نتائج 2018

منظمة العمل الدولية

1919·2019

60 عاماً في مصر

دعماً للمساواة والازدهار في مصر

حقوق النشر © محفوظة لمنظمة العمل الدولية، 2019
الطبعة الأولى باللغة العربية، 2019

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالنسخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، في منظمة العمل الدولية في جنيف على العنوان التالي: ILO Publications (Rights and Licensing), International Labour Office, CH- 1211 Geneva 22, Switzerland ، أو بالبريد الإليكتروني: rights@ilo.org ومكتب العمل الدولي يرحب دائماً بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

دعماً للمساواة والازدهار في مصر - نتائج 2018
ISBN : 978-92-2-133263-3 (مطبوع)
ISBN : 978-92-2-133264-0 (موقع إلكتروني pdf)

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات، أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً، مي مسؤولية مؤلفيها وحدهم ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدوليعليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على معلومات عن منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها الإلكترونية على: www.ilo.org/publns

للحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة:
9 ش د. طه حسين ، الزمالك ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية
تليفون: 27350123 (202+)
زوروا موقعنا: www.ilo.org/cairo

طبع في جمهورية مصر العربية.

ماذا ستجد هنا؟

10 **مقدمة**

13 **مكتب منظمة العمل بالقاهرة، من نحن؟**

14 **عالم العمل في مصر اليوم**

18 **جهودنا**

18 **دعم جمع المعلومات المتعلقة بسوق العمل**

20 **توفير الوظائف اللائقة للجميع**
ربط العمال بالوظائف الحالية
تعزيز ثقافة تأسيس المشروعات
تعزيز دمج النساء العاملات وحقوقهن

24 **تحسين ظروف العمل**

24 **تعزيز الحوار حول القضايا المتعلقة بالعمل**
معايير العمل الدولية
المسؤولية الاجتماعية للشركات

27 **تعزيز الحماية الاجتماعية**

28 **محفظة المشاريع**

دعم الأشخاص لتحسين أنفسهم، ومجتمعهم، وبلادهم

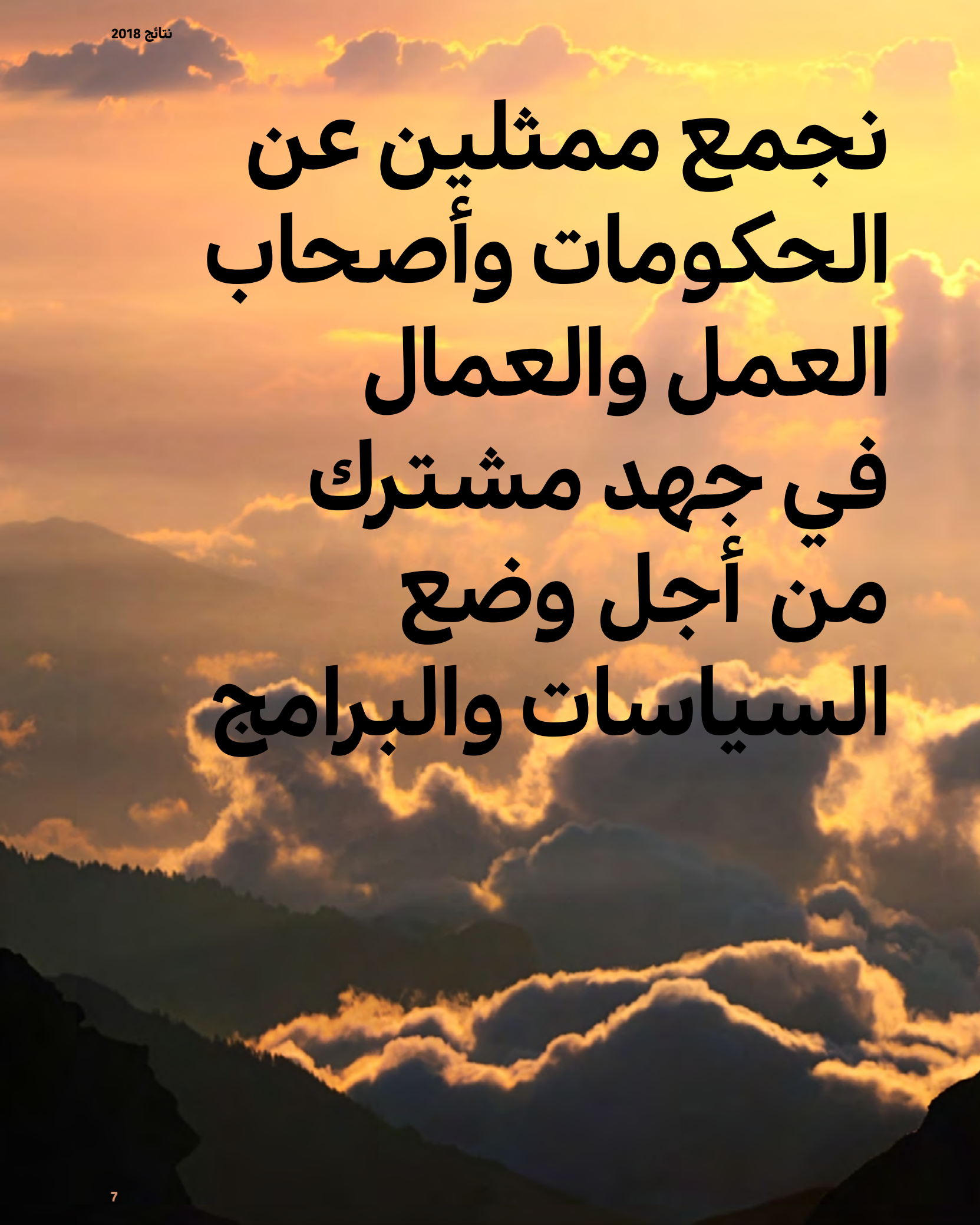
نجمع ممثلين عن
الحكومات وأصحاب
العمل والعمال
في جهد مشترك
من أجل وضع
السياسات والبرامج

إرساء أسس العدالة الاجتماعية

خلّفت الحرب العالمية الأولى وراءها الدمار في بلدان كثيرة، متسببة لأبنائها بصدمات نفسية ولاقتصاداتها القومية بالانهيار. فانكبّت الجهود على إعادة رسم الخرائط وعلت صيحات العاملين ليلاً نهاراً خلف الجبهات لإسماع أصواتهم.

نشأت منظمة العمل الدولية وسط الاضطرابات التي شهدتها تلك الحقبة، وفي ظل التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة. فتأسست وسط عالم يجاهد للنهوض من ويلات الحرب واستعادة نشاطه، إيماناً منها بأن العدالة الاجتماعية هى الممر الأساسي للتوصل إلى سلام عالمي ودائم.

1919م

تعمل منظمة العمل الدولية على ضمان العمل اللائق للجميع

تأسست منظمة العمل الدولية في عام 1919، في وقت يتسم بالتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة. غير أنه بعد مرور مائة عام، لا يزال العالم مستمرا في الصراع مع عمليات إعادة التنظيم التي تتسبب في وجود بعض الاضطرابات، ولكنه في الوقت نفسه يوفر أيضاً فرصاً لإعادة تصور عالم العمل وتحسينه.

بصفتها الوكالة الثلاثية الوحيدة التابعة للأمم المتحدة، تعطي منظمة العمل الدولية صوتاً متساوياً لاحتياجات العمال وأصحاب العمل والحكومات وتطلعاتهم، في السعي نحو وضع سياسات وبرامج من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي وشمولية القوى العاملة والعدالة الاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن المناقشات التي نظمتها منظمة العمل الدولية حول مستقبل العمل قد عززت من روح وقوة عملنا على الصعيد العالمي وفي مصر بشكل خاص.

ويمكن ذكر مهمة منظمة العمل الدولية بإيجاز فيما يلي:

- تشجيع فرص العمل اللائق للجميع؛
- تعزيز الحقوق في العمل؛
- تعزيز الحماية الاجتماعية؛
- تعزيز الحوار حول القضايا المتعلقة بالعمل.

انضمت مصر إلى منظمة العمل الدولية في عام 1936، وتم تأسيس مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة في عام 1959، لذلك نفخر بحلول عام 2019 بمرور 60 عاماً من الإنجازات التي تحققت في البلاد، بالإضافة إلى الاحتفال بمائة عام من النتائج على المستوى العالمي.

في هذا التقرير، سنتعرف على نتائج برنامج عام 2018 لمكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، والتي قد تم تحديدها من حيث كيفية سعي هذه النتائج إلى تحسين عالم العمل في مصر. فلقد حظينا في مسيرتنا، لتحقيق النتائج المرجوة من مشروعاتنا، بالتعاون مع شركاءنا علاوة على عدد من المنظمات المالية والصناعية والأكاديمية والخيرية الرائدة، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تتلاقى اهتماماتها وأهدافها مع أهدافنا.

بالإضافة إلى ذلك، يتماشى عدد من هذه المبادرات مع خطة التنمية الطموحة المتعددة السنوات في مصر، والتي لها آثار كبيرة على عالم العمل- استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية 2030. ويسرنا أن نساهم في هذه الجهود الكبيرة الممتدة عبر الأجيال لضمان دوام النمو والازدهار وشموليتهما.

مع توزيع هذا التقرير، أود أن أشكر أطراف الهيكل الثلاثي على أفكارهم ومساهماتهم، كما أود أن أشكر شركائنا، والجهات المانحة لمساهماتهم وفريق العمل بمنظمة العمل الدولية في القاهرة وأبيدجان وجنيف لدعمهم الدائم لنا.

أخيراً، يمثل هذا التقرير فرصة للتعبير عن الالتزام الثابت لمكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة بأهداف النمو والشمول والعدالة الاجتماعية في عالم العمل التي تم التعبير عنها لأول مرة قبل 100 عام. وفي الوقت الذي تتطور فيه الوسائل والطرق التي يتم بها تحقيق هذه الأهداف بمرور الوقت فإن الأهداف ذاتها صالحة لكل زمان وغير قابلة للتغيير، ونحن نتابعها بإصرار وإحساس دائم بأهميتها.

إيريك أوشلان
مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة / الفريق الفني للعمل اللائق لدول شمال أفريقيا والمكتب القطري في مصر

منظمة العمل الدولية في القاهرة، من نحن؟

نحن نعمل أكثر وأفضل، من أجل توفير فرص عمل أكثر وأفضل

مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة: **بيتر فان غوي/ أيريك أوشلان**
مكتب المدير: **سلمى محمد، منى كامل، هاجر مقبول، سارة أحمد**
البرامج: **ياسمين العيسوي، مروة صلاح، هبة شحاتة، سارة أحمد**
الاعلام: **أسماء رزق**
الموارد البشرية: **سارة بيومي**
الإدارة والشؤون المالية: **سمية علي، نانسي بطرس، إيمان البكري، أحمد أمين، أحمد ناصر**

الاخصائيون الدوليون لدول شمال إفريقيا
أخصائي إدارة العمل والأجور: **سيفان أنانيان**
أخصائي الحماية الاجتماعية: **باسكال أنيتك**
أخصائي تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة: **خلود الخالدي**
أخصائي تشغيل: **لوكا فيدي**
أخصائي تنمية المهارات: **كريستين هوفمان**
أخصائي أول أصحاب الاعمال: **أيريك أوشلين**
أخصائي عمال: **وفاء أسامة**
أخصائي معايير دولية: **كون كومبير**

الأخصائيون الدوليون لدول شمال أفريقيا في مكتب الجزائر
أخصائي السلامة والصحة المهنية: **حليم حمزاوي**
أخصائي الهجرة والتنقل: **اوريليا سيجاتى**

كبار المستشارين الفنيين ومدراء المشروعات
عدنان الربابعة: تعزيز حقوق العمال والقدرة التنافسية في الصناعات التصديرية المصرية.
آمال موافي: وظائف لائقة لشباب مصر: معاً لمواجهة التحدي.
أمير عبيد: الأمن البشري من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في صعيد مصر.
بدرة علاوة: الطريق إلى الأمام بعد الثورة-العمل اللائق للمرأة في مصر وتونس؛
سامية أرشيلا: تعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل في مصر
هبه شحاته: دعم تفعيل إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثاً في اتحاد الصناعات المصرية عن طريق تطوير قدراتها على تحليل تحديات بيئة الأعمال ومواجهتها من أجل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
هبه راشد: المراكز الجامعية للتطوير المهنى
ليوناردو ميكينى: النهوض بالعمل اللائق في شمال أفريقيا- أضواء
نشوى بلال: تشغيل الشباب في مصر (EYE): وظائف وتنمية القطاع الخاص في ريف مصر.
نائل محمد: مبادرة التوعية المالية للمجموعات الاولى للدعم
ريم الشربيني: تعزيز قدرات الحكومة المصرية، ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال لمواجهة عمل الأطفال.
مرفت محمد: إصلاح نظام التأمين الاجتماعي المصري.

عالم العمل في مصر اليوم

يرتكز المحور الاقتصادي في اسـتراتيجية التنمية المسـتدامة - رؤية 2030 (SDS 2030) ، برنامج مصر الشـامل في رؤية واضحة:

بحلول عام 2030 ، يصبح الاقتصاد المصري اقتصاداً أكثر توازناً وقائماً على المعرفة والتنافس وقادراً على التنافس والتنوع، ويتميز ببيئة اقتصاد كلي مستقرة وقادرة على تحقيق نمو شامل مستدام. ويصبح لاعباً عالميا نشطاً يستجيب للتطورات الدولية، ويزيد من القيمة المضافة، ويولد وظائف لائقة ومنتجة، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع.

يقاس التقدم نحو هذه الرؤية عن طريق العديد من المؤشرات نفسها التي تسترشد بها منظمة العمل الدولية في عملها في دعم الاقتصادات والمجتمعات المستدامة للجميع.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي المصري من 4.2% في عام 2017 ليصل إلى 5.3% في عام 2018، ومن المتوقع أن ينمو بالمثل في الفترة بين عام 2019 – 2023. وفي حين تراجع التضخم إلى حد ما ليصل إلى 20.9% في عام 2018 منخفضاً من 23.5% في عام 2017، لا يزال يمثل ضغطاً على القوة الشرائية للأسرة، فلا ترتفع الأجور إلا ببطء شديد مقارنة بالتضخم.

الرسم البياني لنمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم

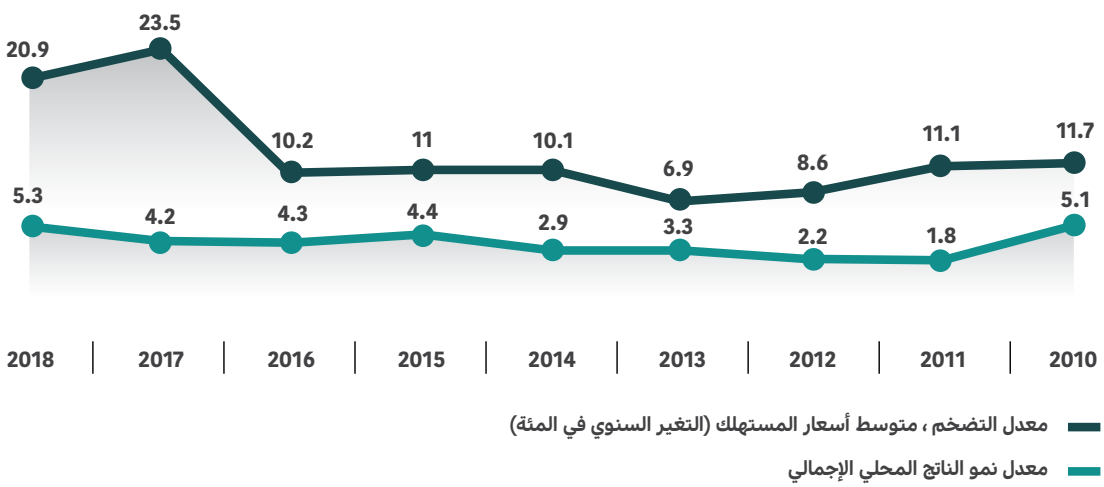

المصدر: مخطط بيانات صندوق النقد الدولي. متوفر في: https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/EGY

شرعت مصر في إصلاحات وبرامج هيكلية اقتصادية كبرى تمهد الطريق لنمو واسع واقتصاد قوي

بلغ معدل النشـاط الاقتصادي في مصـر، والذي يقيس نجاح الاقتصاد في إشـراك مواطنيه في النشاط الإنتاجي الاقتصادي، نسـبة منخفضة نسبياً بلغت 44,3% فـي عام 2018، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى المسـتوى المنخفض للغاية لمشـاركة النساء في القوى العاملة. انخفـض معدل البطالة من 12% في عام 2017 ليصـل إلى 10% في الربع الثالث مـن عام 2018 طبقاً للإحصاءات الواردة مـن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء. ومع ذلك، لا تزال بطالة الإناث والشـباب أعلى بكثير. حيث يبلغ معدل البطالة طبقا لهدف اسـتراتيجية التنمية المستدامة 5% في 2030.

معدلات التوظيف

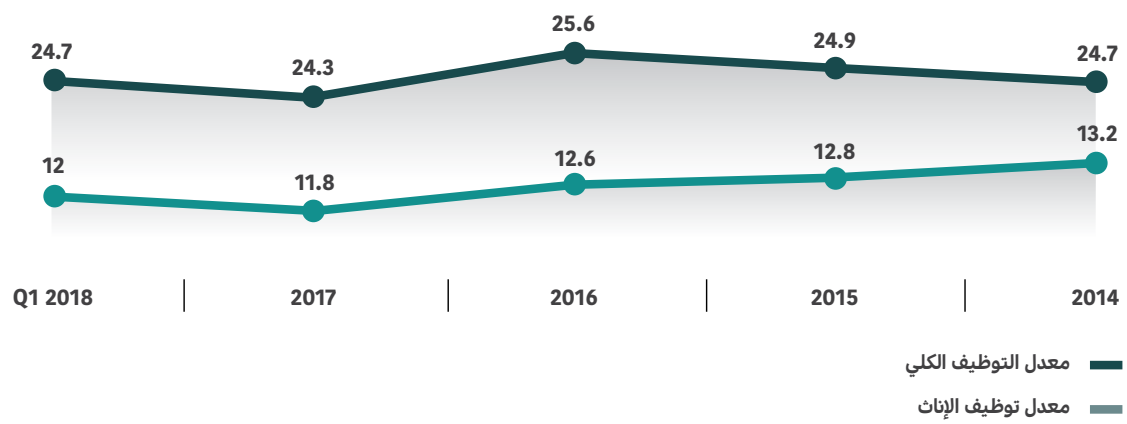

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مسح القوى العاملة.

عالم العمل
في مصر اليوم

وفي حين انخفضت البطالة في عام 2018، ظلت نسبة العمالة غير الرسمية وغير المستقرة تزداد بشكل ملحوظ. ولا يتمتع أكثر من نصف إجمالي عدد العمال بمميزات التأمين الصحي أو معاشات التقاعد.

العمالة غير المستقرة

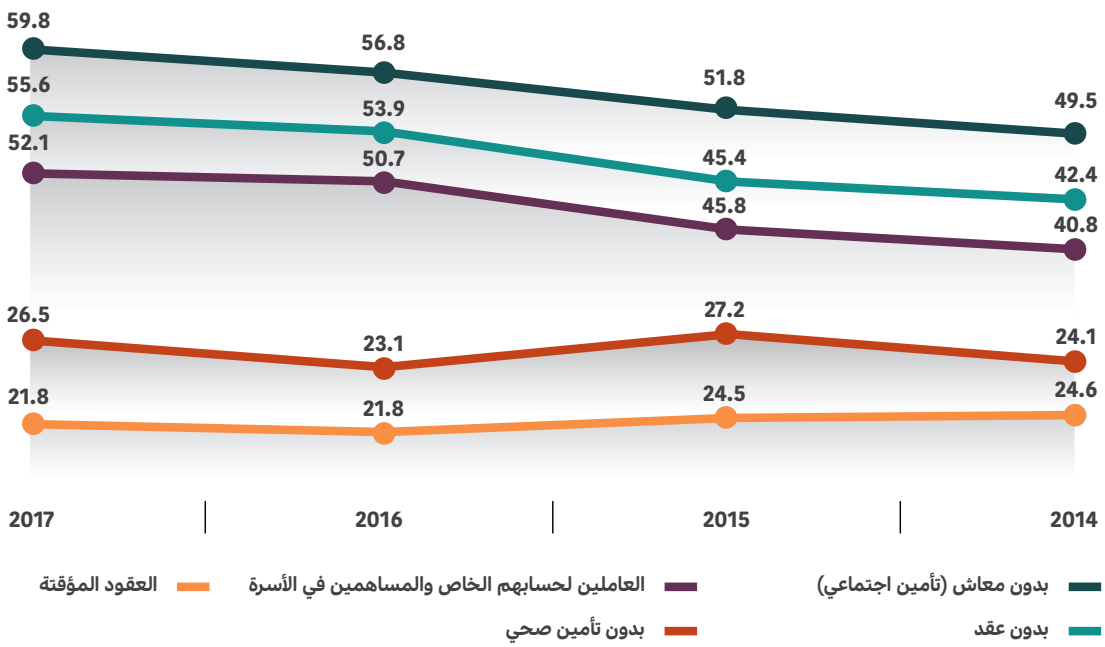

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مسح القوى العاملة.

وقد فاق النمو الهائل لسكان مصر- والذي ارتفع من حوالي 20 مليون نسمة في عام 1950 ما يزيد عن 95 مليون نسـمة اليوم- معدل توفير فرص العمـل بكثير. فعلى مدار الثلاثين عاماً الماضية، لم ينمُ الاقتصاد بسـرعة كافية لاسـتيعاب الأجيال التي أكملت التعليم أو التدريـب المهني، لذا هناك حاجة إلى مصـادر جديدة للعمالة المنتجة.

ولا يتماشـى نظام التعليم المصري بسلاسـة مع احتياجات سوق العمل المصـري على الدوام. لذا هناك حاجة إلى أنظمـة فعالة يمكنها إفادة التعليم والتدريـب في المجالين الفني والمهني بالمعلومات اللازمة.

لا يزال يتسـم المشهد الاقتصادي فـي مصر بالتفاوتات الإقليمية، حيث تُظهـر المناطق الريفية في صعيد مصر معـدلات فقر أعلى من مصر الحضرية.

معدلات البطالة

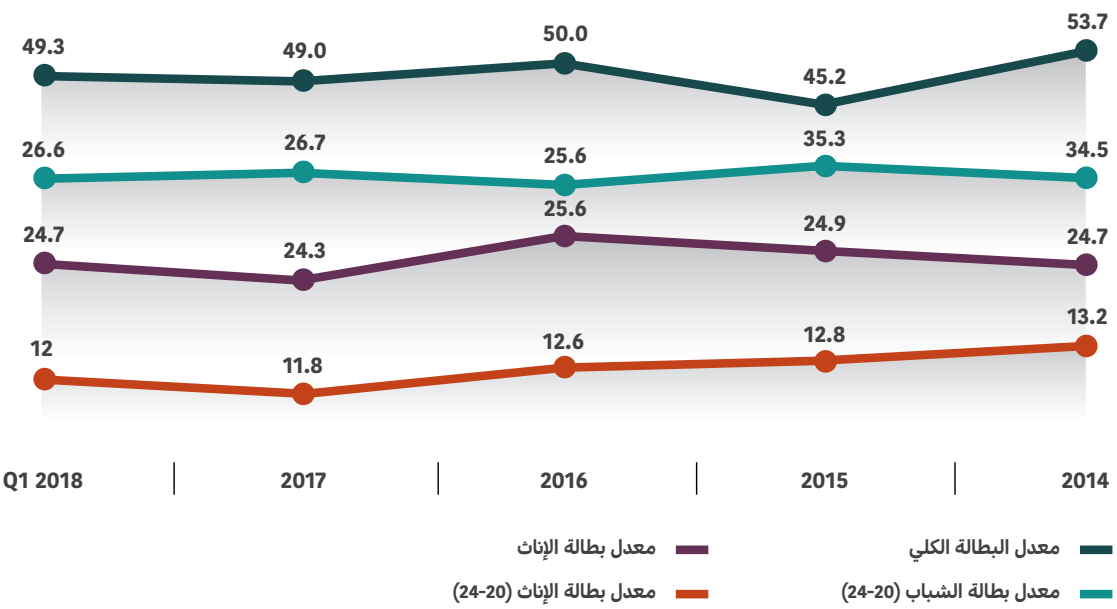

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مسح القوى العاملة.

المجالات الرئيسية الواجب معالجتها في المستقبل:

- تحسـن في معدل النشاط الاقتصادي، لا سـيما الأنشطة الخاصة بالنساء والشباب،
- تشجيع ريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة للحد من البطالة،
- تقديم الدعم لتوفير وظائف رسمية لتعزيز حماية العاملين،
- الانتباه إلى حالات التفاوت الإقليمية المستمرة،
- إيجاد حلول لمواءمة المهارات المكتسبة في النظام التعليمي مع احتياجات أصحاب العمل بشكل أفضل.

جهودنا

أكد المشاركون في ورشة عمل ”معلومات سوق العمل“ على أهمية وفائدة معلومات سوق العمل

الذي يتوفر بفضل الدراسات الاستقصائية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وقال أحد الحضور من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ”بعد ورشة العمل هذه ، أشعر أن عملي في إنتاج هذه البيانات مهم وقيم“.

جهودنا في دعم جمع المعلومات المتعلقة بسوق العمل

إنها بديهية الإدارة الكلاسيكية: ”ما يتم قياسه.. يمكن تحسينه“. لذا فجمع مجموعة دقيقة من إحصاءات التوظيف والإحصاءات الاقتصادية واستخدام تلك المعلومات في وضع نموذج للنتائج المستقبلية؛ من شأنه أن يدعم تُمكن المسئولين عن صنع السياسات في مصر من تشكيل عالم العمل في الدولة وإدارة التقدم المحرز نحو هدف استراتيجية التنمية المستدامة؛ رؤية مصر 2030، والمعنى بخفض نسبة البطالة بحلول عام 2030 لتصل إلى 5%. بالإضافة إلى ذلك، توفر عملية التقييم المنهجي لظروف العمل وإمكانية الوصول إليه رؤى ثاقبة ومهمة بشأن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

قام مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة في عام 2018، بتقديم الدعم في المجالات التالية للهيئات الحكومية، والجامعات، وأصحاب العمل بشأن جمع المعلومات المتعلقة بالتوظيف والاقتصاد وتقييمها:

- قدمت المنظمة الدعم الفني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بخصوص المراجعة الرئيسية للمسح السنوي للقوى العاملة، والتي تعد المصدر الرئيسي لإحصائيات سوق العمل في مصر، فضلاً عن تكراراته الربع سنوية.
- قدمت المنظمة الدعم لوزارة التخطيط والتنمية في تطوير وتعزيز الأدوات التي تُمكِن من النمذجة المُحسنة لآثار تغييرات السياسات الاقتصادية والاجتماعية على العمالة والتنبؤ بها.
- عملت المنظمة مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية على لوحة تحكم شاملة تضم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تلقي الضوء على الوضع الاقتصادي الحقيقي وآفاق الوظائف في مصر.
- مشاركة عدد من موظفي من وزارة التخطيط ووزارة المالية في التدريب الذي يركز على نمذجة الاقتصاد الكلي لتحليل سوق العمل.
- استمرت المنظمة في صقل عمليات تحليل الأجور والتوظيف، بما في ذلك فجوة الأجور بين الجنسين، على النحو المنشور في التقرير العالمي للأجور الذي أصدرته منظمة العمل الدولية 2019/2018.
- دعمت المنظمة عدداً من أصحاب العمل الخاص، بما في ذلك شركة إريكسون ومجموعة التنمية الصناعية، في تقييم ظروف العمل وتحسينها داخل عملياتهم.
- عُقدت ورشة عمل أولية بعنوان « معلومات سوق العمل لسد الفجوة في إمكانية التوظيف بين خريجي الجامعات المصرية»، لتجمع المشاركين معا من مختلف الوكالات الحكومية وموظفي المراكز الجامعية للتطوير المهني UCCD والجامعة الأمريكية في القاهرة. تم تصميم هذه الورشة لاستكشاف دور موظفي المراكز الجامعية للتطوير المهني في جمع معلومات عن سوق العمل المحلي لينتفع بها الطلاب والمديرين الأكاديميين، ولفتح باب المناقشة بشأن مؤشرات التوظيف المتعلقة بالتوجيه المهني الفعال، بما في ذلك البيانات التي تم جمعها بالفعل وتوزيعها عن طريق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
- استمرت المنظمة في دعم اتحاد الصناعات المصرية (FEI) من خلال برامج تعزيز القدرات، والرؤية الجديدة لوحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SME)، فضلاً عن استمرارها في دعم المكاتب المحلية التي تم افتتاحها حديثاً.

جهودنا

جهودنا لتوفير الوظائف اللائقة للجميع

يساعد برنامج العمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية على دعم الظروف الاقتصادية وظروف العمل التي تمنح جميع العمال وأصحاب العمل والحكومات نصيباً من السلام الدائم والازدهار والتقدم.

يمثل النمو السكاني السريع في مصر تحدياً ملحاً: وذلك من حيث كيفية الحفاظ على أعداد كافية من الوظائف وزيادتها لتستقبل في عالم العمل الأغلبية الكاسحة من السكان الذين يبلغون سن العمل. غير أن هذا التحدي هو أيضاً فرصة سانحة، لأن دمج النساء والرجال المستعدين والمتحفزين في صفوف العاملين سيدعم النمو الاقتصادي المستمر بالإضافة إلى مساهمته في تحسين مستويات المعيشة.

تعد المبادرات التي تربط الشباب بفرص التوظيف والتدريب مبادرات أساسية. ففي عام 2018، قام مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة بما يلي:

- الزخم المستمر مع مبادرة «نادي البحث عن وظيفة» التابع لمنظمة العمل الدولية، والتي تم إطلاقها عام 2017 في أربع محافظات، فضلاً عن دمجها في خطة العمل السنوية لوزارة الشباب والرياضة وطرحها في 15 محافظة. وفي عام 2018، شارك 762 شابا وشابة من الشباب العاطلين عن العمل في هذه المبادرة، استطاع 360 منهم الحصول بعد ذلك على وظيفة.
- وضع الصيغة النهائية لاتفاق شراكة بين القطاعين العام والخاص مع شركة ميثانيكس بمبلغ مليون دولار لتنفيذ أنشطة منظمة العمل الدولية في دمياط على مدى العامين المقبلين. وجاء ذلك نتيجة للنتائج الموضحة في أندية البحث عن وظيفة وبرنامج (إبدأ وحسن مشروعك SIYB) وتدريب «صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدماً» (Get Ahead for Women in Enterprise) في دمياط.
- عملت المنظمة مع أمديست ونهضة المحروسة لتدريب 1000 من الباحثين عن عمل من كلا الجنسين ومن بينهم أشخاص ذوي الإعاقة في القليوبية والمنوفية. كما تلقى ثمانون مشرفاً في المواقع الصناعية التي وُضع فيها هؤلاء الأفراد تدريباً على كيفية الإشراف الفعال، بهدف تهيئة بيئة عمل صحية وبالتالي استدامة فرص العمل على المدى الطويل.
- بادرت في إجراء تقييمات إمكانية الوصول لضمان بيئة مواتية للأشخاص ذوي الإعاقة في خمسة مراكز جامعية للتطوير المهني (UCCD)، وأكثر من 15 مركز للتطوير المهني قيد الإعداد. وقد اقترنت هذه التقييمات بتقديم برنامج تدريبي عن تحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة لعدد 25 موظف من الموظفين الجامعيين والأكاديميين بوصفه جزءاً من التزام منظمة العمل الدولية بتعزيز دمج ذوي الإعاقة.

من بين الوسائل الفعالة الأخرى في مهمة توفير فرص العمل اللائق للجميع، تقديم الدعم لرواد الأعمال، هؤلاء الذين لا يوفرون فرصا للعمل لأنفسهم فحسب، بل ربما أيضا للآخرين حال ازدهار أعمالهم. ففي عام 2018، قام مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة بتنفيذ المشروعات التالية لدعم تنمية ريادة الأعمال في مصر:

- شارك أكثر من 34000 طالب في 175 مدرسة ثانوية فنية في جميع أنحاء مصر في منهج جديد للابتكار وريادة الأعمال طورته لجنة تضم منظمة العمل الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وسيتم تعميم هذا المنهج على جميع المدارس الثانوية الفنية البالغ عددها 2000 مدرسة في عام 2019، مما يوسع نطاق التعليم ليشمل أكثر من 1,6 مليون طالب.
- عقدت منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر 17 ورشة عمل لبرنامج « ابدأ وحسن مشروعك» لتدريب 379 من المتدربين. وكان هذا التدريب سببا لانطلاقة 90 شركة في القليوبية و69 في المنوفية. كما واصلت منظمة العمل الدولية أنشطة برنامجها « ابدأ وحسن مشروعك» لتدريب المدربين.
- عملت المنظمة مع «فير تريد إيجيبت» على تطوير المنتجات والتسويق وتعزيز القدرات المتعلقة بالعلامة التجارية الخاصة «بيدويات البحر الأحمر» ومنافذها، داعمةً مشاركة 600 امرأة.
- تعاونت مع المجلس القومي للمرأة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وشركة ميثانيكس لتدريب 1279 امرأة و25 مدرباً من خلال برنامج «صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدماً». كما عملت منظمة العمل الدولية

بشكل وثيق مع ميثانيكس في تعزيز التدريب من خلال توفير الموارد اللازمة لاستدامة الأعمال التجارية النسائية المدربة وتحسينها.

قصة نجاح: بسمة مهران

بغرض إمكانية التخطيط لمستقبلها الاقتصادي، قامت بسمة بإطلاق مشروعها الصغير من المنزل، والذي يتضمن نسج ملاءات تركية وأغطية مائدة ووسائد يدوياً. حيث كانت منتجاتها المصنوعة يدوياً ذات الطبيعة المصرية 100% هي ذاتها نقطة البيع الرئيسية، كما كانت بسمة تطمح في تنمية مشروعها. فبعد سماعها للأراء الإيجابية من الآخرين عن عملها، التحقت بتدريب «صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدماً لمدة أربعة أيام في بورسعيد في خريف عام 2018. وذكرت أن التدريب ساعدها في ترتيب أفكارها وتطوير العمليات القابلة للتكرار وإنشاء خط إبداعيا للمنتجات واستهداف المشترين المناسبين. وتشمل تشكيلة منتجات شركتها الآن ستائر ومزهريات وأغطية الهاتف المحمول وأشياء خاصة بشهر رمضان. وأشارت بسمة إلى أن «المدربين التابعين لمنظمة العمل الدولية لتقديم تدريب «صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدماً» قدموا تدريبهم بطريقة بسيطة لذلك نود أن نوجه لهم الشكر». كما قالت «لقد كانت فرصة تطوير لي وستنضم لي زميلاتي في التدريب القادم.»

- شراكة مع البنك المركزي المصري من خلال مبادرة «رواد النيل لريادة الأعمال» ومع المعهد المصرفي المصري في مبادراتهما لإنشاء مراكز خدمات تطوير الأعمال مع فروع من البنوك المعروفة وكذلك المكاتب الإقليمية لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ومراكز الشباب.
- وطدت العلاقات مع كبار صناع القرار والمسؤولين رفيعي المستوى والأكاديميين ورجال الأعمال ورواد الأعمال والشباب في قمة مصر لريادة الأعمال لعام 2018 في الأقصر، بالتعاون مع جامعة روان بالولايات المتحدة الأمريكية ووزارة التخطيط ومشروع برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني، مع الشركاء الرئيسيين وهم مؤسسة الآغا خان للتنمية وبنك الاسكندرية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- أتاحت 36% من ميزانية مسابقة نواة السنوية الرابعة، والتي أصبحت واحدة من الأحداث الرئيسية لريادة الأعمال الاجتماعية في مصر والتي تسهم في تعزيز بيئة مواتية لريادة الأعمال. كما أتاحت منظمة العمل الدولية 100% من ميزانية مسابقة نواة الأولى لريادة الأعمال في عام 2015، وأثبتت المساهمات المادية التي قدمها لاحقا شركاء آخرون من المنظمات غير الحكومية قيمة المسعى واستدامته. وتم الترويج للمسابقة على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى أكثر من 6 ملايين مرات ظهور على شبكة الانترنت، واستلام 1080 طلب تقديم. ودُعي المرشحون النهائيون لحضور قمة مصر لريادة الأعمال للالتقاء بممثلي ريادة الأعمال من (الحكومة، ورجال الأعمال، والمستثمرين، والشركات الناشئة، والمجتمع المدني، ومنظمات تعليمية)، كما تلقى 50 من رواد الأعمال المحتملين دورات لتعزيز القدرات، وحصل الفائزون على تدريب مخصص وفرص توجيه وجوائز مالية مجانية.
- وفرت المنظمة الدعم لمبادرة بقيمة 1.5 مليون جنيه في المجالات المشتركة بين ريادة الأعمال والوظائف الخضراء، حيث تم بناء 100 وحدة للغاز الحيوي وتشغيلهم في قرية بني حسن. ويعتمد المشروع على شراكة عامة/ خاصة/ شعبية بين محافظة المنيا وجامعة المنيا ومائة أسرة من المزارعين، وجميعهم ساهموا في هذا، بالإضافة إلى التمويل المقدم من بنك الكويت الوطني. استفاد المزارعون وعائلاتهم من تحسين سبل المعيشة، في حين استطاع 22 خريج في جامعة المنيا تأسيس 11 شركة ناشئة في مجال بناء وحدات الغاز الحيوي وصيانتها.

جهودنا

تعزيز أماكن العمل المراعية للنوع الاجتماعي في مشروعات مصر

تعد المساواة بين الجنسين عنصرا أساسيا في تحقيق هدف منظمة العمل الدولية المتمثل في توفير العمل اللائق للجميع في ظروف الحرية والإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية. ففي عام 2018، تضمنت مبادراتنا لدعم إدراج وحقوق العاملات ما يلي:

- بناءً على إنجازات عام 2017 المتعلقة بتعزيز دور النقابات العمالية المصرية في تعزيز المساواة بين الجنسين، تم تدريب 68 من ممثلي النقابات على مفاهيم المساواة بين الجنسين ومعايير العمل الدولية مع التركيز على الاتفاقيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ودور نقابات العمال وآليات زيادة نسبة تمثيل المرأة. ويسر مكتب منظمة العمل الدولية أن تشير إلى اختيار 52 عاملة من متدربي ورش عمل 2017-2018 للحصول على مزيد من التدريب على مهارات القيادة والاتصال.

- بالتعاون مع وزارة القوى العاملة وبرنامج العمل الأفضل في مصر، قدم مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة تدريبا إلى 83 مفتش من مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية على القضايا المتعلقة بالتفتيش على العمل المراعي للمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، وبلغت هذه التدريبات ذروتها في وضع المشاركين لخطة عمل للزيارات التفتيشية ذات الصلة.

- مواصلة مشروع متعدد السنوات لتعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل من خلال أكاديمية الموارد البشرية والنوع الاجتماعي التابعة لاتحاد الصناعات المصرية. ففي دورة عام 2018، حصل 27 مدير تنفيذي للموارد البشرية من أكثر من 20 صاحب عمل في القطاع الخاص على أدوات قوية لوضع وتنفيذ أحدث سياسات للموارد البشرية الحديثة والمراعية للنوع الاجتماعي.

- بالتعاون مع مكتب أنشطة العمال التابع لمنظمة العمل الدولية ومكتب أنشطة أصحاب العمل التابع لمنظمة العمل الدولية ومجلس الاتحادات العمالية الدنماركية، قمنا بتطوير وتنفيذ برنامج تدريبي لمدة ثلاثة أيام لتعزيز معارف العمال وأصحاب العمل التي تتعلق بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات المراعية للنوع الاجتماعي. وشارك 18 عاملاً وممثلاً عن أصحاب العمل، واكتسبوا منظوراً حول الصلة بين المساواة بين الجنسين والمسؤولية الاجتماعية للشركات، ودمج القضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي بكل بلد في المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الموارد البشرية

تعزيز الدور المنوط بالموارد البشرية داخل الشركات لدعم الإنتاجية والكفاءة المهنية في الموارد البشرية ، علاوة على أن يشمل دورها تعزيز الفهم الأفضل في أن التنوع في مكان العمل من شأنه جعل الأعمال التجارية أقوى.

المساواة بين الجنسين

من خلال استكشاف العقبات التي تواجهها المرأة في مكان العمل ، نهدف إلى تقليل الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية. وهذا يشمل إيجاد حلول عملية لقضايا النوع الاجتماعي بما في ذلك الفجوة في الأجور بين الجنسين ، والتحرش الجنسي ، والتمييز في التوظيف وفرص التقدم.

قانون العمل

يستكشف قانون العمل ومعايير العمل الدولية المتعلقة بجميع أنشطة الموارد البشرية ، مع التركيز بشكل خاص على التوافق الاجتماعي والنوع الاجتماعي. ومن الأمثلة على هذه الجلسات القواعد القانونية للإطار القانوني للتوظيف فيما يتعلق بالمرتبات والمزايا ، وإجازة الأمومة ، إلخ.

جهودنا

جهودنا نحو تحسين ظروف العمل

في عام 2018: أطلقت منظمة العمل الدولية بالقاهرة البرنامج التدريبي للحفاظ على استدامة تنافسية ومسؤولية الشركات SCORE، وذلك بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية. ويركز هذا البرنامج المكون من خمس وحدات تدريبية على تطوير علاقات العمل التعاونية، مما يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية وتحسين ظروف العمل. وتتضمن كل وحدة تدريباً نظرياً لمدة يومين للمديرين والعمال، يليها مشاورات ميدانية مع خبراء الصناعة لوضع مفاهيم البرنامج التدريبي موضع التنفيذ.

وحتى الآن تم تدريب اثني عشر مدرباً، وشاركت 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من قطاعي الكيمياء والهندسة في تدريب الوحدة الأولى (التعاون في مكان العمل). كما انتقلت اثنتا عشرة مؤسسة بالفعل إلى الوحدة الثانية من التدريب (إدارة الجودة) على أن يتبعها البقية.

قصة نجاح: التعاون بين برنامج الحفاظ على استدامة تنافسية ومسئولية الشركات وإحدى شركات الصناعات الكيماوية في القليوبية

كانت لحظة فارقة حينما انتهى فريق التطوير المؤسسي لإحدى شركات الصناعات الكيماوية في القليوبية من إنجاز مهمته الكبيرة المتعلقة بإعادة تنظيم مستودع المعدات وقطع الغيار في وقت قياسي، وذلك بفضل تطبيق منهجية الخماسية (5S) التي تعتمد على (الفرز والتصنيف – الترتيب – التنظيف - توحيد المعايير – الانضباط).

وقد أشار محمد عبد الحميد- مدير الإنتاج في المصنع- إلى وجود مقاومة في بادئ الأمر من العاملين لبرنامج الحفاظ على استدامة تنافسية ومسئولية الشركات ومع ذلك، فقد وصف في صفحته الشخصية على موقع لينكد إن كيف قامت التحسينات الملموسة في درجة الكفاءة فضلاً تطور خدمات النظافة بتغيير آراء المشككين، وعلاوة على ذلك فقد تم تقليل الوقت اللازم لاستبدال بعض قطع الغيار من نصف ساعة إلى دقيقة واحدة، مما يوفر مئات الساعات من العمل سنوياً.

وأضاف أن فريق التطوير المؤسسي قد حسن مختلف أوجه العمل في المصنع؛ مما رفع من معنويات الموظفين ونشر روحاً إيجابية شجعت على تحسين الأداء.

وقد سبق شرح برنامج (الحفاظ على استدامة تنافسية ومسئولية الشركات) لإدارة المصانع لأول مرة في الندوات التي نظمها اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، وعلى الفور استوعبت الشركة التطبيقات العملية وشهدت نتائج سريعة. واستطاعات الشركة كنتيجة مباشرة لتحسن ممارسات التعاون في مكان العمل التي تم التدريب عليها في الوحدة الأولى؛ توفير 45,000 جنيه مصري من خلال تحسين إدارة مخزون قطع الغيار. كما ظهر أثرها في تواصل المديرون والعمال بشكل أفضل، وعملهم على زيادة الإنتاجية والمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للأعمال. بالإضافة إلى ذلك، حدث انخفاض ملحوظ في نسبة المنتجات المعيبة، وازداد حرص الموظفين على المشاركة في منظومة التحسين.

هذا وقد قللت المشاركة في البرنامج من الوقت اللازم لإعداد المواد الخام كما أدت إلى زيادة الخدمات المتاحة للعاملين، مثل: وجود مسجد في مقر العمل، وتوفير فلاتر إضافية لمولدات المياه، وتركيب مراوح في الكافيتيريا، وتعيين طاقم تنظيف لدورات المياه الخاصة بالسيدات، وتثبيت أضواء الطوارئ. كما تم تشكيل لجنة لتناول مقترحات العمال والنظر في الشكاوى المقدمة منهم والالتقاء بممثليهم أسبوعياً لزيادة فرص التواصل مع الإدارة.

سيد شبانة ، نائب المدير العام: "قبل حضوري التدريب، اعتقدت أنه ثرثرة بلا طائل، وأننا سوف نستمع إلى بضع الكلمات وينتهي الأمر. غير أنني لم أدرك حينها أنه سيكون هناك تطبيق ونتائج فعلية على أرض الواقع".

بلال السعيد ، عامل فني: "كان للتدريب الذي تلقيته بالغ الأثّر في نفسي. لقد تغيرت بالفعل، وأصبح عملي أكثر وضوحاً الآن، وأنا على وشك الترقية من فني إلى مشرف".

جهودنا نحو تعزيز الحوار حول القضايا المتعلقة بالعمل

تهدف منظمة العمل الدولية إلى مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء أو تعزيز الأطر القانونية أو المؤسسات أو الآليات أو العمليات المتعلقة بالحوار الاجتماعي الثنائي أو الثلاثي. وفي عام 2018، شارك مكتب منظمة العمل الدولية في عدة مبادرات بالشراكة مع الهيئات القضائية والتشريعية لتعزيز

تم إدراج دليل لمنظمة العمل الدولية مترجم إلى العربية لأول مرة في عام 2018 كوثيقة مرجعية في المركز القومي للدراسات القضائية ، فرع التدريب بوزارة العدل بجمهورية مصر العربية

معايير العمل الدولية وحقوق العمال في مكان العمل، ومنها:

- تنظيم ورش عمل حضرها 68 قاضياً من قضاة محاكم الاستئناف في القاهرة والإسكندرية وصعيد مصر، ركزت على أهمية اتفاقيات العمل الدولية وضرورة تطبيقها وإنفاذها وكذلك استخدامها في الأحكام الصادرة من المحاكم الوطنية. وذلك بالتعاون مع المركز القومي للدراسات القضائية.

- ترجمة وتوزيع دليل منظمة العمل الدولية حول «العمل القسري والاتجار بالبشر: مجموعة الأحكام القضائية/ دليل تدريبي للسادة القضاة ووكلاء النيابة العامة والمحامين». وذلك بدعم من قضاة محكمة النقض وبالتعاون مع المركز القومي للدراسات القضائية.

- العمل على تعزيز قدرات 19 موظفا من موظفي وزارة القوى العاملة في مجال عمل النقابات العمالية وتسيير شؤونها.

- دعمت مبادرة تدريبية لعدد 14 عضوا من أعضاء مجلس النواب، وموظفي وزارة شؤون مجلس النواب ووزارة القوى العاملة؛ تهدف إلى توسيع نطاق فهم معايير العمل الدولية وتجسيدها في التشريعات الوطنية المتعلقة بتوفير العمل اللائق.

- تنظيم الجولة الثانية للبرنامج التدريبي بعنوان «أكاديمية الموارد البشرية والنوع الاجتماعي» الخاص باتحاد الصناعات المصرية.

واصلت منظمة العمل الدولية بالقاهرة تعزيز قدرات العاملين معها فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي والعلاقات المهنية، كما ساهمت في تعزيز مهارات العمال التفاوضية بشأن الأجور من خلال البرنامج التدريبي: «الأجور والمفاوضات والاستراتيجيات».

وقد كان الحوار المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات محوراً رئيسياً في ملتقى المسؤولية الاجتماعية السنوي الرابع والناجح بشكل ملحوظ، والذي تم تنظيمه بالشراكة مع اتحاد الصناعات المصرية وبالتعاون مع بنك الإسكندرية، وجمعية التطوير والتنمية، ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية. وقد حضر هذا الملتقى -تحت عنوان «تأثير الأعمال المسؤولة على التمكين الاقتصادي والاجتماعي» - أكثر من 1400 عامل وصاحب عمل وممثل حكومي.

جهودنا

قصة نجاح: أربعة عقود من إثراء الحوار العام حول المسؤولية الاجتماعية للشركات

أصدرت منظمة العمل الدولية في عام 1977 الإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلق بالمؤسسات متعددة الجنسيات في السياسة الاجتماعية؛ ليكون بمثابة إطارا توجيهيا لدور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمل اللائق للجميع، وتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وقد تم تحديث هذا الإعلان وتعديله على مر السنين مع تطور البرامج العالمية والاتفاقات متعددة الأطراف، بما يعكس تغير أوضاع الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاجتماعية والعمالية.

وكان آخر هذه التحديثات في عام 2017، حيث يقدم «إعلان المؤسسات متعددة الجنسية» مبادئ توجيهية للحكومات وأصحاب العمل والمنظمات العمالية من أجل التعاون بشكل وثيق في أربعة مجالات منفصلة وهي: التوظيف، والتدريب، وظروف العمل والحياة، وعلاقات العمل. ولطالما كان مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة على استعداد للمشاركة في كل مبادرة من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر والاستثمار فيها، متى كانت هدفها العمل على تطبيق هذه المبادئ ودمجها في تيار الاقتصاد الرئيسي.

وقد تعاون مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة مع اتحاد الصناعات المصرية لإنشاء وحدة المسؤولية المجتمعية داخل الاتحاد ورعاية وتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال رفع الوعي وتعزيز قدرات الشركات الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين لتلبية الاحتياجات والتحديات المتعلقة بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن شراكة منظمة العمل الدولية مع اتحاد الصناعات المصرية قد أثرت الحوار العام بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال إطلاق ملتقى سنوي للمسؤولية المجتمعية في عام 2014 كمنتدى وطني يشارك فيه مختلف الجهات المعنية تجاربهم في هذا المجال. ويضم هذا الملتقى السنوي كل عام عدداً متزايداً من المشاركين والمتحدثين من الطراز الأول، حيث يستعرض مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالممارسات التجارية المسؤولة.

وفي عام 2017: أدى الملتقى السنوي الثالث للمسؤولية المجتمعية إلى إنشاء المنتدى الأول لمواءمات المسؤولية المجتمعية، والذي عرض مختلف فرص المسؤولية الاجتماعية التي يقدمها القطاع الخاص وكذلك مشروعاتها المختلفة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، لضمان التآزر فيما بين عناصر العرض والطلب في سوق المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وقد كان «إعلان القاهرة للمسئولية الاجتماعية للشركات» الرائد هو ثمرة ملتقى عام 2017. ويعتبر بيان السياسة والاستراتيجية بمثابة خارطة طريق لضمان الاتساق والتعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة، لتوحيد جميع الجهود بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فقد كان الملتقى بمثابة منتدى للإعلان عن إعلان اتحاد الصناعات عن الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية -وهي الأولى من نوعها في مصر- والتي تحدد الإطار المؤسسي لإدارة مبادئ وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطويرها بناءً على أسس علمية وخبرة دولية، مع مراعاة النظر في السياق الوطني.

ولقد تخطى تأثير الملتقى السنوي للمسؤولية المجتمعية قاعات المؤتمر، حيث ظهرت العديد من النشرات تسلط الضوء على أفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن ضمنها ما نشرته منظمة العمل الدولية بعنوان «التجارب الرائدة للمسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية في مصر»، بالتعاون مع اتحاد الصناعات والجامعة الأمريكية في القاهرة، وذلك لتوثيق تجارب 15 شركة صناعية من الرواد في مجال تطوير البرامج والأنشطة التي تتناول مختلف أوجة المسؤولية الاجتماعية والاحتفاء بهذه التجارب.

ومن خلال هذه الأنشطة ووفق الإطار الذي حدده إعلان المؤسسات متعددة الجنسيات؛ يلتزم مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة بدعم المبادرات الوطنية للمسؤولية الاجتماعية من خلال ترسيخ الشراكات الثلاثية المستدامة نحو تحقيق العمل اللائق للجميع.

منظمة العمل الدولية في القاهرة على استعداد تام للاستثمار والشراكة في أي مبادرة ممكنة للمسؤولية الاجتماعية في جمهورية مصر

جهودنا نحو تعزيز الحماية الاجتماعية

المعاش والضمان الاجتماعي

واصلت منظمة العمل الدولية باستمرار تقديم الدعم المستمر لوزارة التضامن الاجتماعي ووزارة المالية عن طريق إسداء المشورة الفنية بشأن الضمان الاجتماعي والخدمات الاكتوارية منذ عام 2014. وسبق وأن شاركت تقريرا اكتواريا خاصا مع الحكومة المصرية، تحديثاً للتقييم الاكتواري السابق الذي أعدته المنظمة، والمقترح استخدامه كدعم لمشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي الجديد.

الرعاية الاجتماعية

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية في أوقات ازدياد نسبة الفقر في قيام بلد ما بتنفيذ آليات من شأنها تخفيف وطأة الفقر على الفئات الضعيفة. وقد دعمت منظمة العمل الدولية وزارة التضامن في تمديد الحماية الاجتماعية لضمان توفير الحد الأدنى منها وتوسيع نطاقها. وفي الوقت الذي تدعم منظمة العمل فيه مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي أطلقتها الوزارة، تم مشاركة تحليل الحيز المالي المخصص للحماية الاجتماعية مع الحكومة المصرية.

تعزيز القدرات

بناءً على تقييم احتياجات أصحاب المصلحة المصريين في مجال الحماية الاجتماعية؛ تم إجراء العديد من التدريبات رفيعة المستوى بشأن نموذج الدراسة الاكتوارية المتعلق بسياسة استثمار صناديق التقاعد وأثرها على تمديد الحماية الاجتماعية في سياق الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في مصر.

بروتوكولات التعاون

في أعقاب التنفيذ الناجح لبروتوكول التعاون الأول 2014 – 2018 في مجال الحماية الاجتماعية بين وزارة التضامن الاجتماعي ومنظمة العمل الدولية، تم تصميم بروتوكول تعاون مشترك محدث بين الطرفين لتنفيذه خلال السنوات الأربع القادمة.

حافظة المشروعات

اسم المشروع	المجالات الفنية	الجهة المانحة
وظائف لائقة لشباب مصر: معا لمواجهة التحدي	التشغيل، سياسات تطوير المهارات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التركيز على محافظات المنيا، وبورسعيد، والبحر الأحمر، والأقصر: التلمذة المهنية، التوجيه الوظيفي، ريادة الأعمال، خدمات تطوير الأعمال	الجهة المانحة: الشؤون الدولية كندا
تعزيز حقوق العمال والقدرة التنافسية في الصناعات التصديرية المصرية	إدارة العمل، السلامة والصحة المهنية، الإنتاجية والإدارة في صناعات المنسوجات والصناعات الغذائية-الزراعية، تعزيز قدرات أصحاب العمل والعمال	الولايات المتحدة الأمريكية
الطريق إلى الأمام بعد الثورة- العمل اللائق للمرأة في مصر وتونس	تعميم منظور النوع الاجتماعي في سياسات وتشريعات العمل؛ التمكين الاقتصادي للمرأة (المهارات، -ريادة الأعمال)	وزارة الخارجية الفنلندية
وظائف لائقة لشباب مصر: معا لمواجهة التحدي في القليوبية والمنوفية	تطوير سلسلة القيمة؛ التعاونيات؛ ريادة الأعمال؛ التدريب المهني؛ التنمية الاقتصادية المحلية	وزارة الخارجية الدنماركية
مشروع مشترك حول وظائف ومهارات للأشخاص ذوي الإعاقة	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنهجيات التعليم الإلكتروني	شراكة الأمم المتحدة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة (UNPRPD)
تعزيز مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي في مصر وتونس	تعزيز المهارات	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
تعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل	تعميم مراعاة النوع الاجتماعي	وزارة التجارة الخارجية وتنمية التعاون الهولندية

اسم المشروع	المجالات الفنية	الجهة المانحة
تشغيل الشباب في مصر (EYE): معا للعمل في القليوبية والمنوفية	تطوير سلسلة القيمة، ريادة الأعمال، التنمية الاقتصادية المحلية	وزارة الشؤون الخارجية النرويجية
تعزيز قدرات الحكومة المصرية، ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال لمواجهة عمل الأطفال	عمل الأطفال	منظمة العمل الدولية
إصلاح نظام التأمين الاجتماعي المصري	الحماية الاجتماعية، المعاشات	منظمة العمل الدولية
تعزيز العمل اللائق في شمال أفريقيا (أضواء)	سياسات التشغيل، التقييم والمتابعة	الوكالة السويدية الدولية للتعاون الإنمائي
المراكز الجامعية للتطوير المهني	تنمية المهارات والإرشاد الوظيفي	الجامعة الأمريكية بالقاهرة
مبادرة التوعية المالية للمجموعات الاولى بالدعم	توعية مالية – محو الأمية المالية – مدخل للتعاملات المالية	سفارة هولندا بالقاهرة
النهوض بالعمل اللائق في شمال أفريقيا-أضواء	سياسات التوظيف – المتابعة والتقييم	الوكالة السويدية للتنمية
خدمات تطوير الأعمال من أجل النمو	تنمية سلاسل القيمة- خدمات غير مالية- مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر	الإتحاد الأوروبي
دعم تفعيل إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثاً في اتحاد الصناعات المصرية عن طريق تطوير قدراتها على تحليل تحديات بيئة الأعمال ومواجهتها من أجل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	الإتحاد الأوروبي
العمل الأفضل (المرحلة التجريبية)	معايير العمل الدولية وفرص العمل اللائق	منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية هي
التي سنّت لنا قوانين تضع حداً
لعمل الأطفال...

تعمل منظمة العمل الدولية على ضمان
العمل اللائق للجميع...

منظمة العمل الدولية هي التي
منحتنا عطلة نهاية الأسبوع...

تعمل منظمة العمل الدولية على
تعزيز المهارات التي يحتاج إليها العمال
وأصحاب العمل ...

منظمة العمل الدولية هي التي سنّت قوانين
عن السلامة في العمل...

www.ilo.org/Cairo, www.ilo.org/100
#ILO100

مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة:
9,Taha Hussein St., Zamalek, Cairo, Egypt, Tel: (+2) 02 27350123

@ILOCairo | @ILOCairoOffice | ILO TV Egypt